١٨ ـ موقف المجتمع المدنى العربى

د. إيمان حسن(*)

مقدمة

اجتمعت آراء عديد من المفكرين والمتخصصين على أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان لم تكن كغيرها من الحروب: **أولاً**: من زاوية حجمها وذرائعها، **وثانيًا**: من حيث نتائجها على العدو الإسرائيلى، سواء من ناحية الخسائر البشرية فى الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، أو حجم ومغزى الهزيمة التى لحقت بهذا الكيان، **وثالثًا**: من حيث الإنجاز الرائع للمقاومة اللبنانية وحزب الله، والانتصار الذى حققوه، **ورابعًا**: من حيث حجم الخسائر الإنسانية والدمار الذى أصاب الدولة اللبنانية، **وخامسًا**: من زاوية تداعيات تلك الحرب على أطراف أخرى مثل القوى اللبنانية السياسية أو الأطراف العربية أو الأطراف الدولية، أو الشارع العربى وفصائل وتشكيلات المجتمع المدنى العربى.

والحقيقة أن الحرب الأهلية اللبنانية الإسرائيلية كانت كاشفة للكثير من التناقضات فى المجتمعات المدنية العربية... ولا يتعلق الأمر هنا فقط بالهوة الواسعة التى كشفتها الحرب بين الشعور الشعبى العام الذى كان جارفًا فى دعمه للمقاومة اللبنانية، ومنظمات المجتمع المدنى التى كانت فاعليتها محدودة بالقياس إلى موقف الشارع العربى. هذه الهوة تجد تفسيرها فى المحددات الداخلية لنشاط منظمات المجتمع المدنى، وعلى الأخص فى مجال القيود التى تفرضها البيئة القانونية والأوضاع الفعلية للحريات السياسية والعامة، وكذلك أيضًا المحددات الخارجية المرتبطة بأثر الأجندة الخارجية والتمويل الأجنبى على أجندة وأولويات نشاط قطاع كبير من المنظمات المدنية، وما يرتبط بكل ذلك من عوامل ذاتية

(*) مدرس علوم سياسية ـ جامعة ٦ أكتوبر.

تتصل بتكيف المجتمع المدنى سلبيًا مع ضغوط البيئة الداخلية والخارجية فى اتجاه التراجع عن وظائفه الحيوية.

وإذا كان مفهومًا فى هذا السياق أنه كلما تعلقت القضايا التى تواجه المجتمع المدنى بالمجال السياسى المباشر، برز أكثر دور الأحزاب والنقابات عن المنظمات الحقوقية، إلا أنه كان ملحوظًا أن هذه الأطراف الأخيرة (الأحزاب والنقابات) عجزت عن تجسير هذه الهوة من خلال أنشطة وفاعليات وحركات تأييد وتضامن وضغط لدعم المقاومة. كما كان ملحوظًا أيضًا قصور دور المنظمات الحقوقية فى المجالات النوعية لنشاطها المرتبطة بأحداث الحرب، سواء فى الجانب القانونى المتعلق بجرائم الحرب، أو فى جانب الأنشطة الصحية والبيئية المرتبطة بمواجهة آثار الدمار الذى خلفته، أو الجوانب المتعلقة بالمهجرين والسكان بلا مأوى الذين نزحوا إلى بيروت. وكلها مجالات نوعية تتصل بأنشطة المنظمات الحقوقية والدفاعية... وكان يمكن تحت مظلتها بناء شبكات عربية ودولية لمساندة الشعب اللبنانى فى مواجهة العدوان البربرى.

غير أن الحرب لم تكشف عن هذه التناقضات فقط؛ بل كشفت أيضًا عن تناقضات ترتبط بطبيعة المجتمعات المدنية فى الدول العربية، ومن ذلك الآثار السلبية لطبيعة الدولة القائمة على توزيع الحصص الطائفية فى لبنان، أو الصراعات المذهبية على حساب حقوق المواطنة، وعلى الأخص الصراع الذى تحاول أطراف عديدة إذكاءه بين السنة والشيعة كصراع بديل للصراع ضد الاحتلال والقهر والفقر والتبعية والتخلف.

فى هذا الإطار تهدف هذه الورقة إلى بحث موقف المجتمع المدنى العربى من العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ ومن ثم تم تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم الأول: يبحث فى أهم المحددات والإشكاليات التى أثرت على موقف المجتمع المدنى العربى، بما يتضمن **أولاً:** مواقف الحكومات العربية من الحرب، **وثانيًا:** الصيغة الطائفية/ المذهبية/ السياسية فى الدولة اللبنانية، **وثالثًا:** الجدل السنى/ الشيعى وآثاره على الانقسام المذهبى داخل لبنان وخارجه.

القسم الثانى: يبحث فى موقف المجتمع المدنى العربى من هذه الحرب، وينقسم بدوره إلى مستويين: **الأول:** ويتناول طبيعة المجتمع المدنى العربى وسماته، والمحددات الداخلية والخارجية على دوره ووظائفه. **والثانى:** يقوم برصد موقف الشارع العربى وفصائل وتشكيلات المجتمع المدنى العربى من هذه الحرب.

القسم الأول
المحددات والإشكاليات التى أثرت على موقف المجتمع المدنى العربى

أولاً: الموقف المتقاعس للحكومات العربية

لا يمكن فصل تفاعلات المجتمع المدنى العربى تجاه الحرب عن مواقف الحكومات العربية المتقاعسة والعاجزة أثناء وبعد الحرب.

جاء أول رد فعل عربى إزاء هذه الحرب فى شكل تصريح رسمى للمملكة العربية السعودية، وأكد البيان على «الحق فى مقاومة الاحتلال العسكرى، ووقوفها بحزم مع المقاومة فى لبنان». وأضاف البيان أن المملكة ترى أنه لا بد من «التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التى تقوم بها عناصر داخل الدولة اللبنانية»[١].

ثم صدر فى اليوم التالى فى القاهرة بيان مشترك مصرى أردنى «أدان العمليات العسكرية الواسعة للقوات الإسرائيلية فى لبنان»، . . . وحذر البيان من «انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم القضايا والمصالح العربية. . .»[٢]، على حين رفضت دول عربية أخرى توجيه اللوم لحزب الله، وأدانت الهجوم الإسرائيلى على لبنان؛ كاليمن وسوريا والسلطة الفلسطينية.

ثم جاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ الذى عُقد فى ١٥ يوليو ٢٠٠٦ بالقاهرة، كى يعكس المواقف المتباينة للحكومات العربية، حيث انقسم الوزراء إلى ثلاث جبهات رئيسة، الجبهة الأولى تضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية والإمارات والبحرين، وهى ترى أن أعمال حزب الله غير مسئولة، وجاءت فى توقيت غير مناسب، وأنه كان على حزب الله أن ينسق مع الدولة اللبنانية. أما الجبهة الثانية، والتى ضمت سوريا ولبنان واليمن، فاعتبرت أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة، ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتبنت الجبهة الثالثة (وتضم المغرب والسودان وليبيا) موقفًا يرى أن حزب الله لم يرتكب جريمة، ولكن كان عليه أن ينسق مع الحكومة اللبنانية[٣].

وانتهى الاجتماع إلى حل وسط (صيغة توافقية)، وتضمن مشروع القرار الخاص بلبنان سبعة بنود تدين العدوان الإسرائيلى، وتدعم الشكوى اللبنانية فى مجلس الأمن، وتطالبه باتخاذ قرار فورى بوقف شامل لإطلاق النار، ورفع الحصار الإسرائيلى عن لبنان.

إلا أنه ومع الصمود الأسطورى لحزب الله، وتصعيد إسرائيل لعدوانها البربرى على لبنان، ومع ضغط وغليان الشارع العربى، وردود الأفعال الدولية (التى كان أكثرها إحراجًا للدول العربية الموقف الذى اتخذته دولة فنزويلا؛ حيث أعلن الرئيس الفنزويلى هوجو شافيز فى ٣ أغسطس ٢٠٠٦ سحب السفير الفنزويلى من إسرائيل، كما هدد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب فى حال استمرار حملتها العسكرية على لبنان، وطالب دول العالم بالعمل على وقف هذا العدوان؛ الأمر الذى وضع كل الأنظمة العربية فى موقف حرج، لا سيما تلك الدول التى وجهت انتقادات لحزب الله، معتبرة إياه مسئولاً عن اندلاع الحرب) كان ضروريًا على الحكومات العربية أن تدارى خجلها وحرجها، فتمت الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى بيروت فى ٧ أغسطس ٢٠٠٦، من أجل دعم خطة النقاط السبع التى سبق وأن طرحها رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة أمام مؤتمر روما الذى عُقد فى العاصمة الإيطالية فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦، وخرج الاجتماع بعدة قرارات كان أهمها دعم خطة فؤاد السنيورة، وإرسال وفد عربى إلى نيويورك من أجل الضغط على الدول الغربية لتخفيف وطأة مشروع القرار الفرنسى/ الأمريكى الذى كان قد تم تحضيره فى مجلس الأمن. وحاولت الدبلوماسية العربية أن تلعب دورًا خاصة فى جلستى مجلس الأمن اللتين عُقدتا قبل إصدار القرار ١٧٠١، وهو ما انعكس جزئيًا على صياغة هذا القرار، وتم بعدها وقف إطلاق النار بين الطرفين.

المرحلة التى تلت وقف إطلاق النار وسريان القرار ١٧٠١ بدأت فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٦؛ حيث تمت الدعوة لاجتماع استثنائى لوزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية، وذلك فى ٢٠ أغسطس ٢٠٠٦ للنظر فى إعادة إعمار لبنان، وتجدر هنا الإشارة لعدد من الملاحظات إزاء هذا الموقف العربى[٤]، الذى لعب دورًا مؤثرًا فى تحديد موقف المجتمع المدنى العربى من الحرب:

١ ـ أشاعت ردود الأفعال الأولى (عشية الحرب) انطباعات عن رغبة بعض الدول العربية فى استمرار الحرب من أجل القضاء على دور حزب الله فى المنطقة، وكان مُلاحظًا طيلة الأسبوع الأول من الحرب أنه لم تدع دولة عربية لوقف فورى لإطلاق النار بين

الطرفين اللبنانى والإسرائيلى، وقد أعلن صراحة المندوب الإسرائيلى دان جليبرمان فى مجلس الأمن أن «شخصيات رسمية عربية طلبت من إسرائيل استكمال الإجهاز على حزب الله، دون أن ينفى أحد ذلك»[٥].

٢ ـ أن التحرك العربى جاء بعد مرور أكثر من عشرين يومًا على بدء الحرب فى لبنان.

٣ ـ أن هذا التحرك جاء دعمًا لخطة السنيورة، ولم ينطلق من رؤية إستراتيجية للتعامل مع الحرب ونتائجها.

٤ ـ أن اجتماع وزراء الخارجية العرب لم يُشر إلى جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل فى لبنان، وكان آخرها مجزرة «قانا»، والتى وقعت فى ٣٠ يوليو؛ أى قبل عقد الاجتماع الوزارى بأسبوع[٦].

٥ ـ ترك الخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ (أى عقب انتهاء الحرب) آثارًا سلبية أخرى؛ حيث وجه فيه انتقادات عديدة للأنظمة العربية، كما أحرج حلفاءه (حزب الله) عندما بدا من تصريحاته أن النصر الذى تحقق فى لبنان هو انتصار لسوريا، وكذلك عندما وصف حركة ١٤ آذار/ مارس بأنها «منتج إسرائيلى».

ثانيًا: الصيغة الطائفية/ المذهبية / السياسية فى لبنان

لا بد أولاً من تصور خريطة توزع القوى السياسية فى لبنان؛ لبحث أثر انعكاس هذا المشهد اللبنانى الداخلى على مواقف المجتمع المدنى العربى، فالمجتمع اللبنانى منقسم طائفيًا منذ تأسيس دولة لبنان عام ١٩٢٠، واستمر هذا الانقسام بعد قيام الدولة المستقلة عام ١٩٤٣، ولم يتم تجاوز هذا الانقسام باتجاه المواطنة والمساواة والاندماج الوطنى؛ بل لقد أدت كل الممارسات السياسية الموروثة من عصور الانتداب والوصاية الأجنبية إلى تعميق هذا الشرخ الطائفى، ولا سيما عام ١٩٥٨، وكذلك فى الحرب اللبنانية التى امتدت منذ منتصف السبعينيات حتى أوائل التسعينيات، بل لقد جرى مأسسة هذا الانقسام الطائفى بعد توقف هذه الحرب، وبروز اتفاق الطائف عام ١٩٨٩[٧]؛ حيث كان يُفترض أن يؤسس لبنان على فكرة المواطنة، بحيث تُلغى الطائفية السياسية تدريجيًا، والتى تقسم المواطنين إلى جماعات متمايزة فى الحقوق والواجبات، وتقام جمهورية برلمانية وفقًا لقانون انتخابى جديد لا يقوم على أساس المحاصة، وتُبسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة

أراضيها بواسطة قوتها الذاتية، بعد أن تُحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتُسلم أسلحتها إلى الدولة. بيد أن عدم التفات القوى الرئيسة فى لبنان لتطبيق اتفاق الطائف بشكل كامل كل هذه السنوات (١٥ سنة)؛ قد كرس أزمة الدولة اللبنانية التى لم تعرف منذ بداية إنجاز استقلالها مركزية قوية أو سيادة مطلقة[٨]؛ حيث يتضمن اتفاق الطائف اتجاهًا واضحًا لتحقيق جملة من الإصلاحات الدستورية تسمح بالوصول إلى إلغاء الطائفية التى اعتبرها «اتفاق الطائف» هدفًا ينبغى الوصول إليه، وهى متضمنة فى فقرة الإصلاحات السياسية تحت عنوان «إلغاء الطائفية السياسية»[٩].

وعلى الرغم من أن القيادات اللبنانية الدينية والسياسية قد دعت أثناء الحرب إلى تأجيل معارضة الحرب، وتأجيل تسوية حسابهم مع حزب الله إلى ما بعد نهايتها، إلا أن الجميع دخلوا فى سجال سياسى عنيف بمجرد انتهاء الحرب.

بيد أن الانقسام بين القوى السياسية اللبنانية جاء أثناء الحرب وبعدها فى لبنان انقسامًا سياسيًا/ مذهبيًا لا طائفيًا؛ فقد شهدت كل الطوائف الدينية ـ بلا استثناء ـ تجاذبات وخلافات داخلها حول الموقف من الحرب ومن حزب الله، حتى داخل الطائفة الشيعية ذاتها.

ويمكن تناول مواقف القوى اللبنانية المختلفة من الحرب الأخيرة وما بعدها، اعتمادًا على تقسيمين للقوى السياسية اللبنانية: الانقسام السياسى/ المذهبى، والانقسام الطائفى.

١ـ الانقسام السياسى/ المذهبى

انقسمت القوى اللبنانية من الناحية السياسية إلى كتلتين كبيرتين لكل منها رؤاها ووجهات نظرها المتباينة:

(أ) كتلة حزب الله/ أمل/ عون

تنقسم هذه الكتلة إلى أربعة أقسام بشكل عام وهى: قوى تحالف حزب الله، وحركة أمل، ومنبر الوحدة الوطنية برئاسة د. سليم الحص، واللقاء الوطنى برئاسة عمر كرامى وعضوية سليمان فرنجية وعدد من الوزراء والنواب السابقين ذوى الاتجاهات الوطنية والقومية، والتيار الوطنى الحر بزعامة العماد ميشيل عون، بالإضافة إلى أحزاب وقوى تعمل بشكل مستقل، ولكن بالتنسيق مع هذه القوى والتيارات؛ كالحزب الشيوعى اللبنانى.

وتتميز هذه القوى بميزتين: **الأولى**: أن لديها وجودًا **شعبيا** ضمن الطوائف المنبثقة منها؛ كحزب الله وحركة أمل (شيعة)، والتيار الوطنى الحر وتيار المردة (موارنة). **والثانية**: أنها تمثل مزيجًا من الطوائف (سنة ـ موارنة ـ ودروز)، وجميع هذه القوى تتوافق على مواقف سياسية وطنية محددة يصعب إلصاقها بطائفة معينة. فالخطاب السياسى لهذه القوى يشمل جميع الطوائف، ورغم اختلاف أهداف الأطراف الثلاثة من الدخول فى هذا التكتل، ورغم أنهم يمثلون الأقلية فى المجلس النيابى؛ فإن ثمة اتفاق بينهم على:

ـ ضرورة الاستمرار فى مواجهة إسرائيل، ما دامت قضية مزارع شبعا وكفر شوبا لم تُحل، وما دام هناك أسرى لبنانيون داخل السجون الإسرائيلية.

ـ لا حديث عن نزع سلاح المقاومة إلا بعد حل هذه القضايا.

ـ يتهم هذا الفريق الأكثرية الحكومية (فريق ١٤ آذار/ مارس) باستشراء الفساد المالى والسياسى، وإثقال البلاد بالديون، وزيادة نسبة البطالة.

ـ المطالبة بإصلاح قانون الانتخابات، بحيث تكون النسبة أحد أشكاله الفاعلة، بما يضمن صحة وعدالة التمثيل الشعبى.

ـ ضرورة إسقاط الحكومة الحالية وتشكيل حكومة ائتلاف وطنى حقيقى[١٠].

(ب) كتلة حركة ١٤ آذار/ مارس

وتشمل هذه الكتلة تيار المستقبل (بقيادة سعد الحريرى، وهى القوى الرئيسة والعمود الفقرى لحركة ١٤ آذار، وقاعدتها هى القاعدة السنية التى يحاول تيار المستقبل تمثيلها)، والحزب التقدمى الاشتراكى ورئيسه وليد جنبلاط، وكتلة القوات اللبنانية، وأعضاء قرنة شهوان، وكتلة الكتائب، وكتلة اليسار الديموقراطى، والتكتل الطرابلسى، وتعد كتلة ١٤ آذار/ مارس الأكثر تمثيلاً فى البرلمان والحكومة اللبنانية، وتتفق هذه الكتلة على عدد من الأمور:

ـ لا عودة للوجود السورى فى لبنان.

ـ أن بناء دولة قوية يتطلب تطبيق اتفاق الطائف وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، على اعتبار أنه يضع سلاح حزب الله ضمن سلاح الميليشيات التى يجب تفكيكها، وتؤكد كتلة ١٤ آذار/ مارس على ضرورة نزع سلاح حزب الله أو إدماجه فى الجيش اللبنانى.

ـ تتمسك هذه الكتلة بنفس التشكيلة الحكومية الحالية، باعتبارها دستورية وتمثل كافة القوى والكتل بالمجلس النيابى.

ـ تعتقد هذه الكتلة أن حزب الله قد أقحم لبنان فى تلك الحرب بقيامه باستفزاز الجانب الإسرائيلى[١١].

٢ـ الانقسام الطائفى

(أ) المسيحيون

توجد فى لبنان إحدى عشرة طائفة مسيحية معترف بها، وقد انقسم المسيحيون ـ وعلى وجه التحديد «الموارنة» ـ فى نظرتهم إلى هذه الحرب بين نسبة (وهى الأكبر) تتجاوز نحو ٦٥٪ من الشارع المسيحى ضمت أصواتها إلى التيار الوطنى الحر بقيادة ميشيل عون الذى يدعم موقف حزب الله. أما النسبة الأقل من الطائفة المسيحية؛ فكانت مع مواقف أحزاب وقوى مسيحية معارضة لحزب الله. وتتوزع بين كتلة القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وكتلة قرنة شهوان وحزب الكتائب.

(ب) المسلمون

* **الشيعة**: الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى حزب الله، وآخرون ينتمون لحركة أمل، ومن ثم فغالبية الشيعة يؤيدون مواقف حزب الله. غير أن ذلك لم يمنع ظهور بعض الشخصيات الشيعية المستقلة، وكذا العلمانية ذات الثقل وغير المتوافقة مع مواقف وتوجهات حزب الله كما سنرى فيما بعد.

* **السنة**: وينقسمون إلى فئتين، تراوحت بين مؤيد لموقف تيار المستقبل بزعامة النائب سعد الحريرى، وهو ضد نهج حزب الله، ويطالب بنزع سلاحه، وبين منتمٍ إلى الجماعة الإسلامية، وقد أخذت موقفًا مؤيدًا لحزب الله.

* **الدروز**: وقد انقسموا بين غالبية تؤيد رئيسهم وليد جنبلاط، الذى يتخذ موقفًا عدائيًا من سوريا وينتقد مواقف حزب الله بشدة، وفئة ثانية أقل عددًا وهى فئة الأمير طلال أرسلان، وهى الأقل شعبية.

ونظرًا لتعقد الخريطة الدينية الطائفية فى لبنان؛ فإنه يصعب التحديد على وجه الدقة حجم المؤيدين والمعارضين داخل كل فئة طائفية[١٢]. كما أنه ينبغى الانتباه إلى مؤشرات تؤكد الانقسام بصدد عدد من القضايا على أساس مذهبى؛ أى سنة/ شيعة، وهو ما سوف نتناوله فى المحور التالى.

ثالثًا: الجدل السنى/ الشيعى وآثاره على الانقسام المذهبى داخل وخارج لبنان

فى الوقت الذى احتدمت فيه المواجهات الحربية بين حزب الله والعدو الإسرائيلى، احتدمت مواجهات وحروب أخرى، دارت فى الندوات وعلى مواقع الإنترنت وصفحات الجرائد؛ وهى حرب الفتاوى المذهبية بين بعض الدعاة وأهل الفقه السنى، وذلك حول الموقف الفقهى من دعم ونصرة حزب الله (الشيعى). ويمكن تقسيم هذا الجدل إلى مرحلتين متتاليتين: الجدل أثناء الحرب، والجدل بعد الحرب.

١ـ الجدل أثناء الحرب

بدأ هذه المواجهات عدد من علماء الدين السعوديين، وتحديدًا «الشيخ عبد الله بن جبرين»، والشيخ «ناصر العمر»[١٣]. فالأول أصدر فتوى على موقعه على الإنترنت تحرم نصرة حزب الله الشيعى، جاء فيها: «نصيحتنا لأهل السنة أن يتبرءوا منهم، وأن يخذلوا من ينضم إليهم، وأن يبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين، وضررهم قديمًا وحديثًا على أهل السنة، فإن الرافضة دائمًا ما يضمرون العداء لأهل السنة، ويحاولون بقدر الاستطاعة إظهار عيوب أهل السنة والطعن فيهم والمكر بهم».

أما الشيخ ناصر العمر[١٤] فقد ذهب إلى أن: «حزب الله لا يقاتل باسم المسلمين السنة فى فلسطين أو فى أى مكان آخر، لكنه أداة فى أيدى الحرس الثورى الإيرانى».

ورغم أن الشيخ عبد الله بن جبرين قد انتقد من روجوا فتواه على موقع الإنترنت، مؤكدًا أن فتواه ضد حزب الله هى فتوى قديمة ترجع إلى عام ٢٠٠٢، وأنها لم تكن تتعلق بحزب الله فقط، ولكن «بالرافضة» الذين «يكفرون أهل السنة والصحابة ويطعنون فى القرآن الكريم»، رغم ذلك فقد تفجر الكثير من الجدل والخلافات الفقهية/ المذهبية؛ حيث

استفزت هذه الفتاوى عدداً من علماء الدين/ السنة، فقاموا بالرد عليها بفتاوى ومواقف مضادة تدعو إلى دعم ونصرة حزب الله فى مقاومته لإسرائيل.

فالشيخ سلمان العودة[١٥]، ورغم أنه لا يُخفى الخلافات الجوهرية بين السنة والشيعة، إلا أنه رأى أن هذا ليس وقت الخلاف، ودعا إلى تأجيل الخلافات التاريخية والطائفية، وإلى توحيد الصف الإسلامى والعربى فى مواجهة إسرائيل. وانضم إليه فى هذا الموقف داعية آخر وهو الشيخ محسن العواجى، الذى دعا على موقعه على الإنترنت إلى «مناصرة المقاومة المسلحة لحزب الله فى لبنان بكل وسيلة مشروعة». أما المفتى رجب أبو مليح، فقد اعتبر أن الفتوى ضد حزب الله هى «إثارة للشبهات»، وأنها تستر وراءها «عجزاً بغيضاً»، وأنها «بمثابة ورقة التوت التى يستر كثير من الناس بها عورته بعد أن فضحته الأحداث».

فى هذا السياق يمكن القول بأن موقف الدعاة السعوديين قد توزع بين اتجاهين رئيسين: الأول يمثله عبد الله بن جبرين ـ رغم توضيحه لفتواه القديمة ـ والثانى يضم آخرين ذهبوا إلى الإقرار بالخلاف المذهبى، ولكن بدون تكفير لحزب الله، أو التخلى عنه فى قتاله ضد إسرائيل. هذا، وقد امتدت هذه المحاولات إلى مراكز إنتاج الفتوى الرئيسة فى العالم العربى، حيث اعتبر الدكتور على جمعة مفتى الديار المصرية أن حزب الله يدافع عن بلاده. وأيد هذه الفتوى عدد من الدعاة والمفكرين العرب والمصريين[١٦].

أما الدكتور يوسف القرضاوى رئيس الاتحاد العالمى لعلماء المسلمين؛ فقد أكد أن المقاومة اللبنانية جهاد شرعى، وتمثل أشرف مقاومة على الأرض، مع شقيقتها فلسطين، وأن الشيعة جزء من الأمة الإسلامية، وواجب على كل مسلم نصرة هذه المقاومة ضد العدوان الإسرائيلى. وأشاد فى حديثه بمواقف الشعوب العربية، منتقداً مواقف الحكام العرب المتقدين للمقاومة[١٧].

فى نفس الاتجاه، ذهبت جماعة الإخوان المسلمين فى مصر إلى رفض الفتاوى التى رفضت نصرة حزب الله، وأصدر المرشد العام للجماعة بياناً ذهب فيه إلى ضرورة الوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية، وأكد فيه أن «مناطق الالتقاء بين الفريقين أعظم بكثير من مواضع الاختلاف».

وفى نفس السياق ذهب راشد الغنوشى زعيم حزب النهضة الإسلامى التونسى المحظور إلى أن هذا «التعصب الأعمى فى الدين يعكس فزعاً تكفيرياً لا سند له من الإسلام، ويعد خروجاً على جمهور المسلمين، وإحياءً لمواريث التكفير والتعصب»[١٨].

٢ ـ جدل ما بعد الانتصار والمخاوف من تمدد الهلال الشيعى

يرى العديد من المحللين أن الفتاوى التى صدرت ضد حزب الله كان دافعها سياسى بحت، ولا تخلو من تنسيق مع الموقف السعودى السياسى الرسمى، وتهدف بالأساس إلى «تحجيم النفوذ الإيرانى فى الخليج وكل المنطقة، وأن يظل الإسلام الوهابى السعودى محتفظًا بنفوذه فى المنطقة العربية. وفى إطار التخوف الذى يستشعره أهل السنة من امتداد النفوذ الإيرانى (الشيعى)، ومن أن تقود هذه المرحلة إلى امتداد الهلال الشيعى من إيران والعراق وسوريا ولبنان إلى الدول المجاورة.

وبالطبع فقد توافق رأى هذا الفريق من حزب الله مع شكوك سعودية مصرية متزايدة حول مستقبل الدور الإيرانى فى المنطقة، عكسها تحذير ملك الأردن من خطورة تبلور هلال شيعى، وحديث الرئيس حسنى مبارك عن ولاء المجموعات الشيعية العربية لإيران قبل الولاء لدولها[١٩].

وعلى الرغم من نجاح الدعاة وأهل الفقه فى التخفيف من وطأة الخلافات المذهبية السنية/ الشيعية، أو تهميشها مؤقتًا، فقد برزت العديد من الملامح والمؤشرات ـ بعد انتصار حزب الله فى لبنان ـ والتى تؤكد على تلك الفجوات المذهبية، وتحذر من استغلال إحدى الطائفتين لها. فعلى سبيل المثال حذر الشيخ القرضاوى فى حوار له عقب انتهاء الحرب[٢٠] من محاولات اختراق الشيعة للسنة، واختراق السنة للشيعة، وطالب فى الوقت نفسه بالتقريب، ولكن بحيث لا يكون التقريب سببًا فى اختراق الطائفة السنية؛ لأن هذا سيؤدى إلى «نار تأكل الأخضر واليابس، ويجعل ما يحدث فى العراق بين السنة والشيعة نموذجًا لكل الدول». وركز على أن تحقيق التقريب المذهبى يتطلب أن يمتنع كل طرف من السنة أو الشيعة عن أن يبشر بمذهبه فى البلاد التى تتبنى المذهب الآخر.

وفى لبنان ذهب الشيخ محمد على الجوزى مفتى جبل لبنان (سنى) فى تعليقه على انسحاب وزراء حزب الله وحركة أمل (الشيعة) من حكومة فؤاد السنيورة، إلى اعتبار ما حدث «إهانة لا نقبلها، وصفعة لا نرتضيها على وجه فؤاد السنيورة رئيس الحكومة السنى»، وقال إنه يعتبرها «نوعًا من استكبار السلاح»[٢١].

وفى لبنان ـ وعلى مستوى آخر ـ قال على الأمين، مفتى صور وجبل عامل (شيعى) تعليقًا على استقالة وزراء الشيعة من حكومة فؤاد السنيورة إنه لا يوجد إجماع لدى الطائفة

الشيعية فى لبنان على تأييد المشروع السياسى الذى يتبناه حزب الله، وإن خروج الوزراء الممثلين لحزب الله وحركة أمل الشيعيين من الحكومة اللبنانية لا يعنى خروجًا للطائفة الشيعية من مشروع الدولة الواحدة، وقال: «إن التأييد الذى حصل عليه حزب الله ليس لمشروعه السياسى المطلق، وإنما لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية»، مؤكدًا أن «الشيعة فى لبنان يرفضون أن تُجر البلاد إلى حرب، أو أن يُجر الجمهور إلى رفض مشروع الدولة»(٢٢).

من ناحية أخرى أصدرت المرجعيات الروحية الإسلامية فى لبنان بيانًا مشتركًا بعد اجتماع شارك فيه مفتى لبنان، وزعامات الدروز، ونائب رئيس المجلس الشيعى الأعلى، رفضت فيه اللجوء إلى الشارع، وحذرت منه أشد تحذير، ودافعت عن منطق الدولة الواحدة وضرورات التفاهم والوفاق(٢٣).

لقد كان لصمود المقاومة اللبنانية ونجاحها أثر كبير فى قطع الطريق على اتساع الفتنة المذهبية بين السنة والشيعة، وفى التجسير النسبى للفجوات المذهبية بين الفريقين، إلا أن هذه التداعيات لا يمكن أن تنفى التوتر الظاهر بين المذهبين فى المنطقة العربية، وأثر التخوف السنى من الدعم الإيرانى لحزب الله، وتنامى الدور الإيرانى الإقليمى فى المنطقة.

ولا يمكن إنكار أثر هذه الخلافات المذهبية على الجمهور وعلى اتجاهات الرأى العام والمواطنين فى منظمات العمل الأهلى والعمل العام، حتى إنه يمكن القول إن الخلافات المذهبية تلعب فى وضع لبنان الراهن ـ كما فى وضع العراق ـ دورًا فى التعبئة والتكتيل لا يقل أبدًا عن الدور الذى تلعبه التعبئة الطائفية.

ومن المفهوم أن التعبئة الطائفية والمذهبية تلعب دورًا مؤثرًا فى بناء نوع من الروابط الجماعية على أسس مختلفة لانتماء المواطنة، أو التوجهات الثقافية والفكرية والسياسية، وهى بالتالى لا تمثل عنصرًا إيجابيًا مواتيًا لتطور المجتمع المدنى العربى.

ويظهر هنا بوضوح دور الإستراتيجية الأمريكية فى توسيع وتعميق فكرة الهلال الشيعى بين الدول العربية، بعد نجاح تكتيكها المطبق فى العراق بخلق صراعات بديلة للصراع الرئيس داخل المناطق المحتلة؛ أى استبدال الصراع ضد الاحتلال وضد التدخل الخارجى بالصراعات ذات الطابع الطائفى أو المذهبى؛ ومن ثم استبدال الصراع العربى/ الإسرائيلى

أو الأمريكى/ العراقى بالصراع السنى/ الشيعى؛ ومن ثم فهى تقوم بلعب دور فى تشويه المجتمع المدنى باستدعاء الانقسامات الأولية، فتعمل على تفكيك أوصاله وروابطه بخلق صراعات بديلة على مستوى الانتماءات ذات الطابع الدينى أو العرقى أو المذهبى.

***

القسم الثانى
موقف المجتمع المدنى العربى من الحرب

أولاً: طبيعة المجتمع المدنى العربى

تفاوتت مواقف منظمات المجتمع المدنى العربى من الحرب الإسرائيلية على لبنان تبعًا لظروف مختلفة، وهذا أمر طبيعى باعتبار أن المجتمع المدنى ـ وبحكم تعريفه ـ لا يمثل بالضرورة كتلة متجانسة، تعكس نفس المصالح والتوجهات، فهو كما عرّفه جرامشى «فضاء لصراع المصالح»، ينطوى على العديد من التمايزات والاختلافات الشاسعة بين تكويناته. يضاف إلى ذلك تباين درجة تطور المجتمع المدنى بين الدول العربية، وتباينها أيضًا فى درجة قبول هذه الدول لوجود مؤسسات وتنظيمات وسيطة (أحزاب ـ نقابات ـ جمعيات)، فالمنطقة العربية تشهد نظمًا سياسية متنوعة من منظور التطور الديموقراطى فيها، تؤثر مباشرة فى فاعلية هذا المجتمع.

ويتصل هذا التباين والاختلاف ـ سواء فى التوجه أو فى فاعلية مواقف منظمات المجتمع المدنى ـ بمجموعة أخرى من المحددات تتعلق بدور الدولة ومستوى هيمنتها على المجتمع المدنى، ومجموعة من المحددات الخاصة بالمنظمات الأهلية على وجه التحديد، وعلى الأخص فيما يتعلق بطبيعة توجه المنظمات الأهلية، ومدى ارتباطها بأجندة جهات التمويل الغربية، والتى يركز معظمها على دعم توجهات تتصل بقضايا الإصلاح السياسى.

وقد كان واضحًا فى حالة الحرب الإسرائيلية على لبنان أن المنظمات الأكثر ارتباطًا بهذه الأجندة قد تراجعت وانسحبت عن اتخاذ مواقف ذات فاعلية وتأثير، أو اكتفت بإصدار بيانات استنكارية تنطوى على إدانات مزدوجة لكلا الفريقين.

وفى هذا الإطار يمكن التأكيد على عدد من السمات العامة لهذا المجتمع عشية العدوان الإسرائيلى، وهى:

- ضعف فاعلية هذه المؤسسات بحكم تحجيم دورها من قِبل الدولة، إما بالقمع أو التعقب الأمنى، أو بوضع القيود التنظيمية على حركتها.

- ضعف فاعلية العمل الجماعى والتشبيك على المستوى الإقليمى بين هذه المنظمات.

- الخلافات الطائفية/ المذهبية/ السياسية، وتعقدها، وأثر ذلك على اتخاذ مواقف واضحة ومحددة.

- تأثر بعض منظمات المجتمع المدنى العربى بحكم عدم تجانسها، وبحكم عدم تمثيلها لكتل متناغمة التكوين بأجندة الحكومات الرسمية، أو أجندة الحكومات الغربية.

- إحجام العديد من منظمات المجتمع المدنى العربى - خاصة المنظمات الحقوقية - فى عدد من الدول عن الانخراط فى أنشطة ذات طابع سياسى، والاكتفاء بالأنشطة ذات الطابع النخبوى الذى لا يتجاوز إصدار بيانات الإدانة والاستنكار، وفى هذا الصدد يرى البعض أنه «لا يجب أن ننسى فى دراستنا لظاهرة التأخر فى انتقال حركة الشارع العربى من قوة تعبير إلى قوة تأثير؛ دور السفارات ومصادر التمويل الغربية فى استدراج شرائح واسعة من المنظمات والأحزاب السياسية إلى أجندات أخرى تؤدى إلى غياب الرؤى والقضايا الكبرى عن برامجها وتحركاتها، وبخاصة حين تنجح تلك الجهات الغربية فى الإيحاء بإمكانية الفصل بين النضال ضد الاستبداد، والنضال ضد الاحتلال والتدخل الخارجى، فتسمح لهذا الاحتلال والتدخل الخارجى أن يتقدم، بذريعة «مواجهة الاستبداد»[٢٤].

ثانيًا: موقف الشارع العربى وفصائل وتشكيلات المجتمع المدنى العربى من الحرب

عمت مظاهر الغضب الشعبى على العدوان الإسرائيلى على لبنان أغلب البلدان العربية، واستحوذ الهجوم الإسرائيلى الوحشى، والانتصار الذى حققه حزب الله على

اهتمام الشعوب العربية وتعاطفها. وعبرت عبر أحزابها السياسية وجمعياتها ومنظماتها الأهلية ونقاباتها المهنية والعمالية عن احتجاجها وغضبها، وقد أخذت هذه التفاعلات عدة صور تمثلت فى:

١ ـ **المظاهرات والمسيرات الشعبية** التى خرجت فى معظم المدن العربية، فى سوريا والأردن وفلسطين والجزائر واليمن ومصر وتونس والكويت والبحرين والسعودية والعراق[٢٥]، مع الأخذ فى الاعتبار التباين فى حجم هذه التفاعلات وحدتها، ومدى استمراريتها من بلد لآخر، وأكدت هذه المظاهرات والمسيرات على عدد من المواقف منها:

* الاحتجاج على الهجوم الإسرائيلى على لبنان.
* رفض الموقف العربى المتخاذل تجاه دعم الدولة اللبنانية ونصرة المقاومة الوطنية.
* التنديد بالموقف الأمريكى المتواطئ مع العدو الصهيونى.
* أن الصمت العربى والدولى هو المسئول عن التمادى الإسرائيلى.

وفى هذا السياق طالبت هذه المسيرات بـ:

* الوقف الفورى للعدوان الإسرائيلى.
* مطالبة الدول العربية بالتدخل، وتسخير كافة الجهود والإمكانيات لوقف هذا العدوان.
* طرد السفيرين الإسرائيلى والأمريكى من الدول التى لديها تمثيل دبلوماسى متبادل معهما.
* قطع البترول عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل.
* السماح بفتح باب التطوع فى صفوف المقاومة ضد إسرائيل.

وقد شارك فى تنظيم هذه المسيرات والتظاهرات العديد من الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الأهلية، وقد اختلفت صور تنظيمها من دولة لأخرى، ففى تونس التى شهدت مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوى الأمن، ورغم التعقب البوليسى والاعتقالات، قادت التجمعات النقابية فى عدد من المدن التونسية هذه المسيرات السلمية، منها الاتحاد العام التونسى للشغل، الذى نظم مسيرة ضمت سبعة آلاف متظاهر، واتحاد

نقابات العمال، الذى حشد حوالى عشرة آلاف متظاهر فى وسط تونس، احتجاجًا على مجزرة قانا[٢٦].

أما فى المغرب؛ فقد تعاونت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان مع العديد من منظمات المجتمع المدنى فى تنظيم أكثر من وقفة تضامنية طوال فترة الحرب للتنديد بحرب الإبادة الجماعية للشعبين الفلسطينى واللبنانى، وأعلن يوم ٣١ يوليو يومًا وطنيًا للتضامن مع الشعبين. هذا بالإضافة إلى تنظيم مسيرة شعبية كبيرة فى ٢٨ يوليو، ضمت العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والنقابية والجمعوية، للتنديد بحرب الإبادة الجماعية للشعبين الفلسطينى واللبنانى[٢٧].

وفى رسالة شكر وعرفان بالجميل، رُفعت صور هوجو شافيز رئيس دولة فنزويلا أثناء المظاهرات التى قامت فى الأراضى والجامعات الفلسطينية، وشهدت السفارات الفنزويلية فى عدد من العواصم العربية زيارات مكثفة من جانب الكثير من المثقفين العرب والسياسيين للإعراب عن تضامنهم مع قرار شافيز، ففى الجزائر ـ على سبيل المثال ـ توجه على بلحاج، كممثل للجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ المحظورة ـ إلى سفارة فنزويلا، حاملاً رسالة شكر وعرفان بالجميل، وفى الأردن أشاد رئيس مجلس شورى من حزب جبهة العمل الإسلامى بقرار دولة فنزويلا[٢٨].

٢ ـ **إصدار البيانات التضامنية**[٢٩]: أصدر العديد من الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان البيانات التضامنية والنداءات إلى الهيئات والمنظمات الدولية، خاصة منظمة الأمم المتحدة واللجان الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وقد تمحورت هذه البيانات حول مضمونين:

الأول: بيانات إدانة العدوان الإسرائيلى الوحشى على لبنان، واستنكار المجازر التى نفذتها، ومخاطبة جميع الهيئات والمنظمات للتضامن بالضغط فى اتجاه وقف الحرب، وتقديم المساعدات الإنسانية إلى الشعب اللبنانى، وتأكيد الدعم المطلق له، والدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية، وإدانة الصمت العالمى، وعجز المؤسسات الدولية عن اتخاذ موقف واضح يدين هذا العدوان.

الثانى: كان بمثابة دعوة لاتخاذ عدد من الخطوات العملية والقانونية مثل:

* تشكيل لجنة تحقيق دولية.

* إدانة جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل، والمطالبة بإلغاء عضويتها فى منظمة الأمم المتحدة.

* وقف الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية.

* دعوة الاتحاد الأوروبى لاتخاذ الخطوات اللازمة التى تضمن تفعيل بنود اتفاقات الشراكة مع دولة إسرائيل، والتى تتضمن اتخاذ إجراءات عقوبية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان.

* عقد اجتماع طارئ للأجهزة المسئولة عن مراقبة تطبيق الاتفاقيات الدولية.

* تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وعدم الكيل بمكيالين.

يجدر الإشارة هنا ـ على سبيل المثال ـ إلى التقرير الذى أصدرته المؤسسة العربية لحقوق الإنسان بالأردن[٣٠]، والذى تم من خلاله مخاطبة منظمات الأمم المتحدة والسفارات الأجنبية والاتحاد الأوروبى، وقد أدانت فى هذه المذكرة الصمت العالمى، وعجز المؤسسات الدولية عن اتخاذ موقف واضح يدين جرائم الحرب الإسرائيلية، وعدم القيام بخطوات عملية من أجل حماية المدنيين الأبرياء.

٣ـ بعثات التحقيق الإقليمية والوفود الطبية والإنسانية

وهو ما تضمن:

* إرسال بعثة منظمات حقوق الإنسان العربية إلى لبنان، والتى ضمت ممثلى المجلس الوطنى للحريات بتونس، واللجنة العربية لحقوق الإنسان بفرنسا، وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان بمصر، وبدأت تحركها فى لبنان خلال الفترة من ٨ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٠٦، وأصدرت تقريرها عن الأحوال الصحية والبيئية فى المناطق المنكوبة، وآثار الحصار الذى فرضته إسرائيل على لبنان فى وصول الإمدادات الطبية والغذائية، والدور الحيوى الذى لعبته المؤسسات المدنية اللبنانية فى تخفيف تداعيات هذا العدوان[٣١].

* إعلان المبادرة الإنسانية الدولية لإغاثة الشعب اللبنانى «معكم»، والتى تبنتها فيوليت داغر رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان فى فرنسا، ودعت فيها مؤسسات المجتمع المدنى إلى المشاركة فى هذه المبادرة الهادفة إلى تنظيم رحلة إلى بيروت يشارك فيها شخصيات

عربية ودولية، لتوفير الدعم المعنوى للضحايا المدنيين، والوقوف على الأوضاع الحقيقية فى لبنان، وقد وقع على هذا البيان عشرات من ممثلى منظمات حقوق الإنسان العربية، والشبكات العربية للمنظمات الأهلية، وعديد من الشخصيات العامة فى عدد من الدول العربية[٣٢].

* وعلى جانب آخر، وفى إطار عدد من التحركات على المستوى الإقليمى طالب المؤتمر القومى العربى فى بيان أصدره فى بيروت الحكومات العربية التى تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بقطع هذه العلاقات واستخدام سلاح النفط للضغط على الدول الفاعلة فى مجلس الأمن، لوقف العدوان على لبنان، وأكد البيان تأييده المطلق للمقاومة فى لبنان وفلسطين والعراق فى وجه المخطط الصهيونى للسيطرة على المنطقة[٣٣]. كما دعت لجنة المتابعة للتعبئة الشعبية العامة فى الوطن العربى إلى حشد طاقات كل المهندسين والمعماريين العرب للمساعدة فى إعادة إعمار لبنان، وسرعة تقديم مواد الإغاثة الإنسانية والمواد الغذائية والطبية للشعب العربى فى فلسطين ولبنان[٣٤].

* كما دعا بيان للمؤتمر القومى/ الإسلامى جميع القوى الوطنية فى لبنان والوطن العربى إلى التوقف عن المبادرات الكلامية، والاستعداد للرد على جولة مقبلة يعد لها الكيان الصهيونى لضرب إنجازات المقاومة فى لبنان[٣٥].

* بالإضافة إلى مؤتمر دعم ومقاومة صمود الشعب اللبنانى فى وجه عدوان تموز/ يوليو الإسرائيلى، الذى عُقد خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦، وجمع ممثلى أحزاب وقوى ونقابات وجمعيات، وكذلك شخصيات سياسية وفكرية وثقافية وإعلامية، من كافة القارات وكل بلدان العالم؛ لتوجيه تحية لصمود الشعب اللبنانى ومقاومته فى وجه العدوان الإسرائيلى. شارك فى هذا المؤتمر أحزاب ومنظمات غير حكومية من مختلف الدول العربية، وقد انتهى المؤتمر إلى توصيات أبرزها: الدعوة إلى محاكمة قيادات الحكومة الإسرائيلية كمجرمى حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، كما أوصى المؤتمر بعقد محاكمات شعبية فى العواصم العربية والعالمية المختلفة لقادة إسرائيل على جرائم الحرب التى ارتكبوها، وعلى الأخص استخدام القنابل العنقودية، واستهداف المدنيين، وتدمير البنية الأساسية للخدمات من جسور ومحطات مياه وكهرباء ومرافق النقل كالمطارات والموانئ، كذلك دعا المؤتمر إلى تكوين مرصد إعلامى يقدم للرأى العام الغربى على وجه

الخصوص المعلومات الصحيحة عن خطط أو مشروعات التوسع الإسرائيلى، ويشارك فى تحرير المرصد صحفيون ومحررون أوروبيون وآسيويون وإفريقيون مع المحررين العرب. وكان من أبرز توصيات المؤتمر أيضًا اعتبار يوم ٨ يوليو (يوم بداية العدوان على لبنان) من كل عام يومًا للتضامن العالمى مع المقاومة اللبنانية والنضال الشعبى اللبنانى، ويومًا للغضب ضد السياسات العدوانية لإسرائيل.

ثالثًا: تقييم تفاعلات المجتمع المدنى العربى

فى إطار هذا الاستعراض السريع للعديد من تفاعلات المجتمع المدنى العربى إزاء الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفى إطار ما تناولناه فى جزء سابق حول طبيعة المجتمع المدنى العربى وسماته والمحددات الداخلية والخارجية التى تلعب دورًا لا يستهان به فى تحديد أدواره ووظائفه وأنشطته، اختلف موقف المفكرين السياسيين إزاء تقييم أثر هذه التفاعلات تجاه تلك الحرب، وبالتحديد حول درجة تأثيرها على دوائر صنع القرار العربية، فعلى حين يرى د. أحمد يوسف أحمد أن هذه التفاعلات تعانى من «ضعف شديد فى الفعالية، والقدرة على التأثير، على الرغم من نجاحها فى إحراج الحكومات العربية، وفى عبور الحواجز الطائفية، وأن هذا المجتمع ما زال يمر بمرحلة المخاض، ناهيك عن فقدانه الوحدة أو حتى التنسيق على الصعيد العربى الشامل»؛ «حيث اتخذت الجماهير العربية ومنظمات المجتمع المدنى فى معظمها شكل «الرأى العام المساند» للمقاومة احترامًا وتقديرًا وإعجابًا، وليس الحركة الفاعلة المؤثرة الضاغطة على دوائر صنع القرار فى أنظمة الحكم العربية، بما يدفعها إلى تغيير حقيقى فى سلوكها»[٣٦].

وفى المقابل يحتفى د. معن بشور بهذه التحركات الشعبية، ويرى أنها لم تكن عديمة الأثر، بل يجب إعطاء وزن أكبر لنجاحها فى أمرين، **الأول**: دفع الحكومات العربية إلى التراجع عن بعض مواقفها بين الأيام الأولى للحرب والأيام الأخيرة لها، وبالتحديد بين مؤتمرى وزراء الخارجية العرب فى القاهرة فى ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦، وفى بيروت فى ٧/ ٨/ ٢٠٠٦. **والثانى**: المساهمة الكبيرة فى ردم فجوات خطيرة ساهم فيها الإعلام

العربى الرسمى والأمريكى وسعى إلى تعميقها، وهى فجوة إثارة الخلافات المذهبية بين فريق السنة والشيعة واحتضان ردود الأفعال الشعبية العربية والإسلامية لصمود حزب الله[٣٧].

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من تحرك منظمات مدنية عربية لمساندة المقاومة اللبنانية، فقد كشفت الحرب عن جوانب نقص فى أداء هذه المنظمات، من حيث قدرتها على بناء الشبكات فى المجالات النوعية المرتبطة بآثار الدمار الإسرائيلى أو تكوين الائتلافات الدولية، أو فى تفعيل الجوانب الحقوقية المتعلقة بجرائم الحرب؛ الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء عدد من العوامل منها: إعلان حزب الله من ناحية عن قيامه بتعمير ما دمرته الحرب بجهوده الذاتية، أو بتمويل إيرانى فيما تذكره مصادر أخرى، وكذلك الانتقادات التى وجهها زعيم حزب الله من ناحية ثانية إلى مواقف بعض الدول العربية التى قدمت إمدادات غذائية ودوائية دون أن تتخذ المواقف الحازمة من العدوان الإسرائيلى، يضاف إلى ذلك من ناحية ثالثة طبيعة التكافؤ العسكرى فى المعركة التى خاضها حزب الله، والانتصارات التى حققها على آلة الحرب الإسرائيلية، على عكس ما يدور فى فلسطين؛ حيث يتعرض الشعب الفلسطينى لحصار التجويع والخنق والتدمير والقتل فى معركة غير متكافئة. بينما قدمت وكالات الأنباء صوراً كثيرة لصواريخ حزب الله وهى تدك المستوطنات الإسرائيلية، أو لسيارات الإسعاف الإسرائيلية المحملة بالقتلى والجرحى فى ميدان المعركة. أضف إلى ذلك أن الحرب الإسرائيلية اللبنانية لم تستغرق أكثر من ثلاثة وثلاثين يومًا، بينما لم يتوقف يومًا مخطط حصار الشعب الفلسطينى، وأخيراً فإن الحرب التى خاضها حزب الله بدأت بمعركة هجومية من جانبه، اقتحم فيها مقاتلوه موقعًا عسكريًا إسرائيليًا داخل أراضى فلسطين المحتلة، وأسروا جنديين، وقتلوا ثمانية، وجرحوا قرابة ثمانية عشر جنديا إسرائيليا.

وعمومًا يمكن القول فيما يخص مدى فاعلية منظمات المجتمع المدنى فى تحركاتها إزاء هذه الحرب أن المنطقة العربية كلما شهدت أحداثًا كبرى، وعلى الأخص ذات طابع قومى

ـ مثل الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، أو الاحتلال الأمريكى للعراق ـ فإن المجال السياسى يتقدم ويكون أكثر فاعلية من الأنشطة المتعلقة بالمنظمات ذات الطابع الحقوقى.

وفى هذا الإطار تنشأ وتنشط أشكال ائتلافية انتقالية من خارج المؤسسات الرسمية، كلجان دعم الانتفاضة الفلسطينية، أو المقاومة اللبنانية، أو العراقية، وتصبح هذه الأشكال أكثر تعبيراً وأكثر مباشرة فى علاقتها بحركة الجماهير فى الشارع، وأكثر اتصالاً بالحركات والأشكال العفوية، كما يبرز فى هذا السياق دور الأحزاب السياسية أكثر من دور المنظمات الحقوقية، التى قد ترتبط فعاليتها بقضايا أخرى مثل البيئة والسكان والصحة واللاجئين.

***

الهوامش :

١ ـ جريدة الحياة، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٢ ـ المرجع السابق ذكره.
٣ ـ أحمد يوسف أحمد، التداعيات العربية، فى: د. أحمد يوسف وآخرون: «الحرب الإسرائيلية على لبنان»، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٧٨ ، ملف فى مجلة المستقبل العربى العدد ٣٣٢ ، تشرين الأول أكتوبر ١٠/ ٢٠٠٦ السنة ٢٩ .
٤ ـ خليل العنانى، «النظام العربى من البنيوية إلى التفكيك، قراءة فى انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان»، مجلة شئون عربية، العدد (١٢٧) لعام ٢٠٠٦، القاهرة: جامعة الدول العربية.
٥ ـ محمد السيد سعيد، «حسابات خاطئة وراء موقف عربى مخجل»، جريدة الاتحاد، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٦ ـ خليل العنانى، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ .
٧ ـ انظر: معن بشور، « التداعيات على لبنان»، فى: أحمد يوسف وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان، المستقبل العربى، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١ ـ ٨٣ .
٨ ـ إبراهيم غالى، «الداخل اللبنانى بعد الحرب: مجال الدولة والطائفة»، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٦)، أكتوبر ٢٠٠٦، القاهرة، جريدة الأهرام.
٩ ـ معن بشور، مرجع سبق ذكره.
١٠ ـ المرجع السابق ذكره.
١١ ـ زياد الحافظ، التداعيات على لبنان، فى: أحمد يوسف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٩ ـ ١٠٢ .
١٢ ـ إبراهيم غالى، مرجع سبق ذكره.
١٣ ـ انظر بخصوص الجدل السنى/ الشيعى:
ـ نبيل عبد الفتاح، «حرب الفتاوى حول مقاومة حزب الله»، ملف الأهرام الإستراتيجى، (العدد ١٤١)، سبتمبر ٢٠٠٦، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جريدة الأهرام.
ـ موقع إسلام أون لاين www.islamonline.net/arabic/news27/7/2006 .
ـ موقع البوابة اليمنية www.newsyemen.net ٨/ ١١/ ٢٠٠٦ .
ـ موقع CNN باللغة العربية:
ـ http://arabic.cnn.com/2006/lebanon/8/2/fatwa.hezbullah/index .
١٤ ـ داعية إسلامى، هو المشرف على موقع «المسلم نت».
١٥ ـ داعية إسلامى سعودى، ومشرف على موقع «الإسلام اليوم»، انظر: www.islamonline.Op.Cit.
١٦ ـ على سبيل المثال: د. محمد إمام، رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق جامعة الأزهر. والشيخ جمال قطب، رئيس لجنة الفتوى بنفس الجامعة. والشيخ عمر أديب وكيل الجامعة، والدكتور محمد رأفت عثمان عضو مجمع فقهاء الشريعة الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية، انظر المرجع السابق ذكره.
١٧ ـ جريدة الوفد، ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٦ .
١٨ ـ نبيل عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره.
١٩ ـ انظر فى هذا الصدد:
- www.islamonline,26/7/2006. Op. Cit .
- www.alarabia.net/articles .

٢٠ ـ حوار مع الدكتور يوسف القرضاوى، ندوة عُقدت بنقابة الصحفيين فى ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦، انظر: www.islamonline.1/9/2006

٢١ ـ جريدة الأخبار اللبنانية، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٢٢ ـ جريدة الدستور الأردنية، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٢٣ ـ جريدة النهار اللبنانية، ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٦ .

٢٤ ـ انظر: د. معن بشور، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

٢٥ ـ انظر موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان http://www.hrinfo.net

٢٦ ـ http://www.albadil.org/article

وانظر أيضًا: http://newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools

٢٧ ـ http://www.attajdid.ma/25/8/2006.6/11/2006 ، انظر أيضًا: موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

٢٨ ـ يسرى غرباوى، «سحب السفير الفنزويلى من إسرائيل»، ملف **الأهرام الإستراتيجى**، العدد ١٤١، مرجع سبق ذكره.

٢٩ ـ موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

٣٠ ـ المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، إسرائيل ليست فوق القانون، وتتحمل مسئولية جرائم الحرب والمجازر، بيان صحفى فى ٣١/ ٧/ ٢٠٠٦، www.arabhra.org

31 - www.achr.nu

٣٢ ـ انظر: اللجنة العربية لحقوق الإنسان على موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان www.hrinfo.org

٣٣ ـ جريدة النهار اللبنانية، ٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٣٤ ـ تضم هذه اللجنة اتحادات المحامين والصحفيين والكتاب والصيادلة والمهندسين والمعلمين والفنانين العرب، بالإضافة إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب، واتحاد الغرف التجارية المصرية، واتحاد الفلاحين والزراعيين العرب، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، ولجنة مناصرة الشعبين الفلسطينى والعراقى، والمؤتمر القومى العربى، وملتقى الحوار الثورى الديموقراطى، والمؤتمر القومى الإسلامى. جريدة الرياض السعودية، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٣٥ ـ بيان المجلس القومى الإسلامى، ١٨/ ٨/ ٢٠٠٦، فى مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٣٦ ـ أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

٣٧ ـ انظر تعقيب د. معن بشور على ورقة د. أحمد يوسف، المرجع السابق ذكره، ص ص٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

* * *